الورقة الأولى

التركيبة السكانية وأثرها على الملامح الاجتماعية في إسرائيل حتى ٢٠١٥م*

مقدمة

من المعروف أن إقامة دولة إسرائيل جاءت لتكلل نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين، وأن المجتمع اليهودي داخل إسرائيل كان وما زال مجتمع مهاجرين، أي إن نموه الديموغرافي الذي بدأ عام ١٩٤٨م بما يقرب المليون، ويصل اليوم إلى ما يقرب سبعة ملايين، اعتمد في الأساس على تشجيع المنظمة الصهيونية العالمية ودعمها لليهود الموجودين في مختلف دول العالم لترك دولهم والهجرة إلى إسرائيل. فالزيادة الطبيعية داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل لم تلعب دوراً أساسياً في النمو الديموغرافي، خلافا للدور الذي لعبته الهجرة في هذا السياق. وهذا ما يجعل هذا المجتمع "مجتمع مهاجرين" متعدد الطوائف والأصول العرقية، وغير متجانس من حيث الثقافة واللغة والعادات والتقاليد.

كان مؤسسو دولة إسرائيل- وفي مقدمتهم بن غوريون- على بينة من هذه الظاهرة منذ البداية، مما دعاه إلى القول: "يوجد لنا دولة ولكن ليس أمة[١].

وكتب بن غورويون في مكان آخر "نحن نأتي بشعب فريد من نوعه، مشتت في كافة أرجاء الكون، يتحدث بلغات عديدة، تربى على ثقافات أجنبية، موزع إلى طوائف وقبائل مختلفة، هذا الجمهور الكبير المتباين ثقافياً، علينا أن نصهره من جديد وأن نصهره على شكل أمة مجددة[٢].

مثل هذه الأمة قد تنجح في بناء كيان سياسي أو دولة لها، ولكن الجمهور الذي تتكون منه يبقى مفتقراً إلى دعم انتمائه القومي، وإلى تشكيل هويته الجماعية، وهنا يأتي دور الأجهزة الرسمية، مثل جهاز التعليم إلى جانب الأجهزة الأخرى السياسية

---

* **د. خالد أبو عصبة/** باحث وخبير في الشؤون الاقتصادية/ فلسطين.

والعسكرية والاقتصادية وغير ذلك، من أجل دعم ذلك الانتماء، ولتشكيل الهوية الجماعية لتلك الأمة، وحين يصبح هذا الدور من مسؤولية جهاز التعليم، يكون الاعتماد بالأساس على تطوير رواية تاريخية وابتكار رموز وقيم وذاكرات جماعية يرى في ذلك الجهاز وسيلة لتحقيق هدفه من "بناء الأمة"[٣]، وقد يتطلب الأمر، في بعض الحالات، تغيير تلك الروايات والرموز والذاكرات الجماعية بصورة انتقائية، لتحقيق الغرض المنشود، أي إن عملية الابتكار هذه، إلى جانب عملية الاختلاق، لا تأتي إلا عن طريق رسم حدود "المعرفة المشروعة"، وتجاهل كل ما هو خارج حدود تلك المعرفة[٤].

إذا كانت هذه السيرورات والتوجهات- أمراً واقعاً بالنسبة لأمم عاشت في ربوع أوطانها جيلاً تلو جيل، وبفعل أحداث وتطورات تاريخية معينة، مثل الانفصال عن أمة أخرى تعيش بجوارها أو تحررها من سيطرة أجنبية- قد نجحت في بناء كيان سياسي خاص بها، ثم سعت لتشكيل الهوية الجماعية والرواية التاريخية من أجل بناء الأمة، فإن مثل هذه السيرورات والتوجهات تصبح أمراً واقعاً بالنسبة لجماعة جاءت من مختلف بقاع الأرض وتجمعت في بلد لا يربطها به سوى رواية أو أسطورة دينية يعتنقها أفرادها، أو ذاكرة تاريخية تعود جذورها إلى قرون خلت، شأنها في ذلك شأن الشعب اليهودي في فلسطين. ذلك الواقع الذي تعبر عنه أفضل تعبير الفكرةُ الصهيونية التي نادت بجمع شتات اليهود في "أرض صهيون". وجدير هنا الوقوف عند ماهية الأيديولوجية الصهيونية التي تعد الركيزة التي تستند إليها السياسة الإسرائيلية في كافة المجالات.

تتمحور نواة العقيدة الصهيونية حول معتقدين رئيسيين، **الأول:** إن اليهود شعب له حضارته الخاصة به. **والثاني:** إن هذا الشعب اليهودي له الحق على الأرض المسماة "أرض إسرائيل"، والمقصود بالطبع أرض فلسطين[٥]. أما فيما يتعلق بالمعتقد الأول، فيقول (نيسان نافيه) عن ذلك[٦]: هنالك توتر بين الدين والدولة في إسرائيل، وهذا التوتر مركب في إسرائيل أكثر مما هو في دول أخرى، ويعود على حد قوله بسبب دمج الدين مع القومية، فالديانة اليهودية ديانة قومية، إذ يُعَدُّ الدين العامل الذي ساهم في المحافظة

على وجود الشعب اليهودي، وعملت الديانة اليهودية على تعزيز الهوية القومية عند اليهود في إسرائيل.

هنالك رأي مختلف تماماً يقول إن اليهودية هي دين فقط ولا وجود للقومية فيها، وما جاء طرح القومية إلا بعد ظهور الحركة الصهيونية التي جيَّرت الدين اليهودي من أجل إقامة "دولة اليهود"، ويستند هذا الرأي على أن لا وجود لموطن أصل مشترك لجميع اليهود في العالم، والشيء الوحيد المشترك بين جميع اليهود هو الديانة اليهودية، لذا فاليهودية هي دين وليس بشعب.

رغم هذا التناقض فيما يتعلق بالجدل حول أن اليهودية دين فقط أو دين وقومية في آنٍ واحد، إلا أن المشكلة تبدأ عند المعتقد الثاني القائل إن "للشعب اليهودي الحق على أرض إسرائيل". فكي تعطي الحركة الصهيونية مصداقية لهذا المبدأ أمام العالم وأمام اليهود أنفسهم، ولحثهم على مغادرة أوطانهم والهجرة إلى "أرض إسرائيل" رفعت الشعار القائل إن الشعب اليهودي هو "شعب بلا أرض أتى إلى أرض بلا شعب". ويتنكر هذا الشعار، كما هو مفهوم ضمناً، تنكراً تاماً لوجود الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه منذ مئات السنين.

ضمن هذه الإشكاليات والتعقيدات، تطورت الدولة العبرية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحفظ لها الأغلبية اليهودية، والتي يعتبر الإسرائيليون تكريسها العامل الأساسي في الحفاظ على هوية الدولة العبرية وكينونتها. ورغم سن مثل هذه القوانين وتشريعها، والتي يصل بعض منها إلى حد القوانين العنصرية (مثل قانون المواطنة الذي ما زال ساري المفعول حتى اليوم) إلا أن هاجس فقدان الأغلبية العددية لليهود ما زال مسيطراً على العقلية الإسرائيلية، وليس عند الساسة فقط، بل عند غالبية السكان اليهود على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية.

نضيف إلى هذا الهاجسِ الديموغرافي الذي يلازم المواطن اليهودي العادي عاملا آخر، هو التركيبة السكانية والتوزيع السكاني في المناطق الجغرافية المختلفة التي ما زالت

تؤدي إلى الانشطار والانقسام في المجتمع اليهودي بين مهاجري الغرب ومهاجري الشرق، بين المجتمع المتدين (الحريديم) والعلمانيين، بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد (خاصة الهجرة الروسية من الاتحاد السوفييتي سابقاً)، وبالأخص بين السكان الأصليين من العرب الفلسطينيين والسكان اليهود. تعاني الدولة العبرية في ظل هذه التناقضات في التركيبة السكانية وفي ظلها من أزمة اجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية التي ترافقها منذ قيامها عام ١٩٤٨م.

*** هاجس القضية الديموغرافية**

من مظاهر التعبير عن الأزمة الاجتماعية والسياسية الأمنية في إسرائيل، خاصة بعد حرب ١٩٦٧م، وبالذات بعد الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية، انشطر الشارع السياسي الإسرائيلي إلى قسمين شبه متكافئين، يدعو أولهما إلى وحدة كامل الأرض (الطرح الجغرافي) على حساب المسألة الديموغرافية، أي الدعوّة إلى ضمّ الأراضي المحتلة، ومن ثم يجري العمل لاحقاً على طرد السكان، في حين يدعو القسم الثاني إلى وحدة الشعب (الطرح الديموغرافي) على حساب المسألة الجغرافية، أي عدم ضمّ الأراضي المحتلة، وتحديداً المكتظة بالسكان الفلسطينيين، خشية أن يؤثّر ذلك على طبيعة الدولة، باعتبارها تعرف نفسها بأنها "دولة يهودية". يلتقي هذان الطرحان مع الرؤية السياسية لأحزاب اليمين (الطرح الجغرافي)، وأحزاب اليسار (الطرح الديموغرافي).

هنالك تخوف حقيقي في الشارع الاسرائيلي في كل ما يتعلق بالعامل الديموغرافي، فإذا ما استمر الاحتلال للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧م، كما هو الواقع اليوم، فسوف يتمخض عن ذلك تحول اليهود إلى أقلية في المساحة الممتدة بين البحر وحدود الأردن دولة، وستصل نسبتهم، خلال ١٥ عاما، إلى ٤٢ في المائة من السكان فقط.

ستؤدي هذه التغييرات الديموغرافية كما يدعي الباحث الأمريكي (شفارتس) إلى أن يتخلى الفلسطينيون عن فكرة الدولة المستقلة، وان يتبنوا فكرة الدولة ثنائية القومية، مما

سيضمن لهم أغلبية في الدولة "العربية اليهودية". ويعتقد شفارتس أنه حتى لو تمت إقامة الدولة الفلسطينية فإن هذه الدولة لن تستطيع الصمود على المساحة الجغرافية التي سوف تشغلها، وذلك حسب رأيه بسبب "التكاثر الطبيعي الفلسطيني الهائل، حيث سيبحثون عن كل طريقة ممكنة ومتوفرة للوصول إلى سوق العمل والاقتصاد الإسرائيلي القوي." وحسب توقعات شفارتس "لن تستطيع إسرائيل إغلاق الثغرات إلا إذا حاولت حماية نفسها بوسائل مشابهة لتلك التي استخدمتها جنوب إفريقيا العنصرية، ولكنها ستفقد في هذه الحالة دعم الولايات المتحدة والغرب، ولن تستطيع البقاء".

أحدثت القضية الديموغرافية، وما زالت تحدث، حالة من الجدل الصهيوني المستمر حول طروحات مختلفة للساسة والأكاديميين، وذلك للبحث عن مخرج غرضه المحافظة على أغلبية للهوية اليهودية في الدولة. فزعيم الحزب اليميني القومي المتطرف (إسرائيل بيتنا) أفغيدور ليبرمان كان قد طرح في مؤتمر هرتسليا (الذي عقد في أواسط كانون الأول من العام الماضي ٢٠٠٤م) خطته السياسية التي تقوم على الحل الإقليمي العرقي الذي يشمل تبادل أراض وسكان، ويتمثل هذا الحل العرقي بالتنازل عن بعض الأحياء في القدس، إضافة للتخلي عن القرى العربية في منطقة المثلث لصالح الدولة الفلسطينية مقابل بقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية في نطاق دولة إسرائيل، وفي الجانب الأخر هناك طرح اليسار الصهيوني المتمثل بعضو الكنيست يوسي بيلين الذي يقول: " صحيح أن استمرار السيطرة الإسرائيلية على المناطق سيُدخلنا في مشكلة ديموغرافية صعبة". إلا أنه لا يتوقع أن تفقد إسرائيل هويتها اليهودية نتيجة قيام الدولة الفلسطينية إلى جانبها.

أما كبير الديموغرافيين المختص في ديموغرافيا الشعب اليهودي (فرغولا) فقد توصل في أبحاثه إلى معطيات مستقبلية للوضع الديموغرافي تتلخص في أن اليهود- خلال سنوات معدودات- سيتحولون إلى أقلية في المساحة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. "لدينا اليوم أغلبية ٥١ في المائة يهود بصعوبة، وكل ما تبقى هم فلسطينيون، و٣ في المائة مهاجرون جدد غير يهود من الاتحاد السوفييتي سابقا. الفجوة بيننا وبين الفلسطينيين

آخذة في التناقص، وحتى عام ٢٠١٠م سنصل إلى المساواة المطلقة، ومن بعد ذلك سنفقد صفة الأغلبية". ويضيف: "ليس من المسؤولية بمكان التحدث عن تصفية دولة إسرائيل المحتملة، ولكن من واجبنا أن نفعل كل شيء حتى نضمن بقاء هذه الدولة، حتى لا نصل إلى هذا الوضع وان لا نقترب حتى من حافة الأزمة". ويعتقد أنه لا يوجد حل سوى "الانفصال عن الضفة الغربية" بما فيها أحياء شرقي القدس العربية، ومبادلة المناطق بنقل المثلث للفلسطينيين مقابل الكتل الاستيطانية الكبرى. وضمن تقديراته فسوف يغير هذا الحل الوضع الديموغرافي بصورة ملموسة ويُريح إسرائيل من ثلث عرب إسرائيل، الأمر الذي يضمن أغلبية يهودية حتى عام ٢٠٥٠م على الأقل.

أما تقديرات الديموغرافي البروفيسور أمنون سوفير، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، الذي حذر منذ سنوات مما أسماه بالخطر الديموغرافي، فتقول: إن إسرائيل تسير نحو الانتحار. ويكمن الحل، في نظره، في التخلي عن المناطق ومبادلة السكان وإقامة الجدار. يقول سوفير: "الجدار هو الحل لبقاء إسرائيل ومن دونه سيكون هناك انتحار جماعي، أما إذا بُني السور فهذا يعني النجاة لليهود." ويضيف "السور هو الطريق الوحيد للانتصار على الرحم الفلسطيني، إذا سقط هذا السور سيغمرنا طوفان هائل من الفلسطينيين مثل المكسيكيين الذين دخلوا إلى الولايات المتحدة، وإذا سقط السور سقطت إسرائيل". ولكن الجدار سيدفع الفلسطينيين حسب رأيه إلى "البحث عن مصادر عمل لأنفسهم في الأردن والسعودية والعراق ودول الخليج. ويقر سوفير أنه لا يوجد أي منطق في إبقاء السيطرة على شرقي القدس، وهذه المواقع ليست أماكن مقدسة، ويعيش فيها ربع مليون عربي (آخر الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية لعام ٢٠٠٥م بلغ عددهم ٢١٠ آلاف نسمة)، ولذلك يتوجب على إسرائيل التخلص منهم".

هذه عينات بسيطة من الجدل الدائر في المؤسسات ومراكز الأبحاث وعند الحركات السياسية والأحزاب الصهيونية. ونرى أن هذا الموضوع قد تصدر سلم أولويات مؤتمرات هرتسليا التي باتت من أهم المؤتمرات التي تعقد في إسرائيل.

وعلى الرغم من التناقضات في المعطيات الإحصائية والتقديرات الإسرائيلية للمعضلة الديموغرافية، إلا أن هذه المعضلة تحتاج إلى وقفة وتأمل؛ بسبب الأبعاد السياسة الكامنة في طروحات الحل النهائي بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني.

تكشف متابعة المؤتمرات والنقاشات الإسرائيلية- في هذا المجال- مدى القلق من العامل الديموغرافي، الشيء الذي يدل على رغبة حقيقية في طرح فكرة التبادل السكاني من الطرف الإسرائيلي عند الشروع للتوصل إلى الحل النهائي. فالإسرائيليون- وعلى اختلال أطيافهم يمينا ويسارا- يلتقون عند نقطة مفصلية في قراءتهم لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، ولمستقبل الصراع مع الفلسطينيين حصراً، وهي عقدة الخوف، وضمن إطار التحليل السوسيولوجي لظاهرة عقدة الخوف نجدها تستند إلى مقولة: "الخوف والرعب من الكارثة"، مما يدفع الحياة السياسية نحو الانزياح باتجاه اللاعقلانية، وتعزيز الطروحات العنصرية المعادية للآخر، ويتم تسويغ كل شيء بهدف التأكيد على عقدة الخوف. أنتج هذا الواقع المتشكل وعياً معكوساً مفاده أن المجرم يتحول إلى ضحية، ولتسويغ أفعاله في الحقل السياسي والأيدلوجي والفكري الصهيوني يلجأ إلى تضخيم عقدة الخوف، وبالتالي فإن لكل حل قد يُطرح مسَوِّغه، وهو الخوف على مستقبل الدولة باعتبارها دولة اليهود. وما تضخيم المسألة الديموغرافية في العقل الصهيوني إلا لاختلاق المسوغات لمشاريع صهيونية تطرح بين حين وآخر، تارة تحت مسمى التبادل السكاني، وتارة تحت إعادة هندسة الجغرافية، إلا أن الجوهر هو نفسه، وهو التخلص من السكان الأصليين. ورفض مطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

*** التناقضات الداخلية على الساحة الإسرائيلية**

من أهم القضايا على مستوى التركيبة الاجتماعية للسكان الانقسام بين المهاجرين من أصول غربية (الاشكنازيم) والمهاجرين من أصول شرقية (المزراحيم).

أثبتت مجريات الساحة الإسرائيلية الداخلية، منذ قيامها حتى اليوم، أن الهدف الصهيوني- قبل إقامة الدولة العبرية وقبل السياسات التي انتهجت ما بعد إقامة الدولة- ركزت على تجاوز الاختلافات الإثنية والثقافية القائمة بين المهاجرين اليهود، وجَمْعهم في إطار وحدة قومية يهودية، من خلال اتباع سياسة الدمج لاحقا. وقد سميت هذه السياسة عند الباحثين (السوسيولوجيين الكلاسيكيين) الإسرائيليين: "سياسة بوتقة الصهر". إلا أن هذه السياسة لم تنجح مثلما توقعت النخب السياسية والاجتماعية في إسرائيل، فما زال المجتمع الإسرائيلي منشطراً وفق التباين القائم بين هاتين الشريحتين. لم يكن هذا الانشطار عابراً، فقد نفذ إلى أعماق المجتمع الإسرائيلي تاركاً آثاراً كبيرة على مستقبل اللحمة في النسيج الاجتماعي للمجتمع اليهودي في إسرائيل.

سعى السوسيولوجيون الكلاسيكيون إلى إبراز الوحدة واللحمة في النسيج الاجتماعي الإسرائيلي، إلا أن هنالك انقساما في المبنى الاجتماعي على خلفية إثنية يعكس انقسام المجتمع الإسرائيلي وتشكيلة نظامه التراتيبي الاجتماعي، وآليات إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية. فقد تبين إلى حد كبير أن إسرائيل على الرغم من كونها تجمع ثقافات رئيسية وفرعية عديدة لجموع المهاجرين، إلا أنها تفتقر إلى التعددية الثقافية الحقيقية، فالأيدولوجيا المهيمنة هي الأيدولوجيا الصهيونية ذات التوجه الغربي- الإشكنازي. في مثل هذه الحالة يمكن التحدث عن تعدد الثقافات وليس عن تعددية ثقافية تمنح الشرعية لثقافة الآخر. تظهر هذه الهيمنة الثقافية بشكل جلي في نظرة الإشكناز إلى كل ما هو شرقي.

يوحي الخطاب السائد عند صناع السياسة والباحثين الإسرائيليين الإشكناز بأن اليهود من أصول أفريقية وآسيوية يأتون من مجتمعات بدائية ومتخلفة تحتاج إلى التحديث. وقد تخللت هذه الأيديولوجية برامج ومجالات مختلفة خاصة في مجال التعليم والثقافة، ويتجاوز خطاب التحديث هذا محاولة التعرف أو الإقرار بوجود مشكلة، بل يعرِّف خواص الهوية القومية لترتبط صورة كل من هو من أصل شرقي بالتخلف.

ويزعم الخطاب الصهيوني أيضا أنه أنقذ اليهود الشرقيين، وأخرجهم من أحوال بدائية: من الفقر والخرافة ونقلهم ودمجهم برفق في مجتمع غربي حديث يتسم بالتسامح والديمقراطية والقيم الإنسانية، فقد كتب في ذلك أحد أساتذة الجامعة العبرية في القدس البروفيسور فرانكشتين بأن عند الشرقي ذكاء كباقي أبناء البشر، إلا أن هذا الذكاء مخرب ويجب العمل على ترميمه.

بنت النخبة الإسرائيلية أيديولوجية تلقي باللوم على دول العالم الثالث، وقد تم تجنيد سياسيين وعلماء اجتماع وخبراء تعليم وكُتّابا وفنانين وأجهزة إعلام لنشر هذه الأيديولوجية، وقد عبر ديفيد بن غوريون- رئيس وزراء إسرائيلي الأول- عن احتقاره لثقافة اليهود الشرقيين بقوله: "لا نريد للإسرائيليين أن يصبحوا عرباً، ومن واجبنا أن نحارب روح الشرق التي تفسد الأفراد والمجتمعات، وأن نحافظ على أصالة القيم اليهودية كما تبلورت في الشتات "[٧]. واعتبرت جولدا مائير يهود الشرق آتين من زمن آخر أقل تقدماً، إذ قالت: "هل سنستطيع أن نرفع هؤلاء المهاجرين إلى مستوى حضاري مناسب؟ "[٨]. فتم التعامل مع الشرقيين على أنهم عاشوا خارج تاريخ الحضارة الغربية.

أقيمت في أواخر الثمانينيات وفي التسعينيات - رداً على مثل هذا التوجه المهيمن عند النخبة الإشكنازية- منظمات بديلة في التعليم من المثقفين من أصول شرقية، تقوم في نشاطاتها الثقافية بمعارضة فرضيات التحديث المتمركزة حول وجهات النظر الغربية فقط. إلا أن المؤسسة حاولت وبصورة منتظمة أن تسوِّغ كل مظاهر التمرد الشرقي، فتم تفسير مظاهرات الخبز والوظائف بوصفها نتاج عمل مهاجرين عراقيين شيوعيين، بينما وصفت انتفاضة "وادي صليب" والفهود السود عمل مغاربة يميلون للعنف، وأعمال المقاومة الفردية ليست إلا أعراض "عصاب" أو "عدم تكيف". ووُصِف المتظاهرون في الصحافة وفي الدراسات الأكاديمية بأنهم بروليتاريا من الأوغاد المنحرفين، وسخرت وسائل الإعلام من حركات التمرد بوصفها تنظيمات عرقية تحاول تقسيم الأمة.

يجمع علماء الاجتماع على وجود ثقافة قومية موحدة في المجتمع الإسرائيلي، فهنالك التباين الإثني والطائفي المتعدد في هذا المجتمع المنقسم على نفسه بشكل حاد، ولهذا التباين انعكاسات بالغة على مجريات الحياة، فهناك هيمنة ظاهرة للمهاجرين من أصل غربي إشكنازي على حساب المهاجرين من أصول شرقية[٩]. لذا فوجود الشرقيين على هامش الثقافة الرسمية في إسرائيل إلى جانب عدم المساواة الاقتصادي يخلق عندهم الغربة، ويؤدي إلى الانغلاق الثقافي، مما يسبب نقل الشرخ بين الغربيين والشرقيين إلى الساحة السياسية[١٠].

عَمِل المجتمع الإسرائيلي على بناء نفسه منذ سنوات وحتى اليوم عن طريق استيراد الموارد المختلفة وإيداعها في أيدي المؤسسات والتنظيمات السياسية، إذ تسيطر على هذه المؤسسات القوى السياسية الإشكنازية التي تراقب، وتقع عليها مسؤولية توزيع هذه الموارد وفق برنامجها الخاص بها، كذلك فإن الهيمنة شبه المطلقة على هذه المؤسسات والتنظيمات هي إشكنازية، وذلك لسببين رئيسين: **الأول**: الأقدمية في الهجرة لصالح الغربيين الإشكناز والخبرة السياسية في القيادة عند هذه الجماعة، **والثاني**: المستوى الثقافي والتأهيل المهني الذي يتمتع به الغربيون مقارنة مع الشرقيين. في المقابل يمثل الشرقيون، في غالبيتهم، طبقة العمال والطبقة البرجوازية الوسطى، وهذا الفرز الطبقي يحول دون أي تنافس على الموارد المختلفة، مما يسبب عندهم الشعور بالإحباط والتمييز ضدهم. يوجَهُ هذا الشعور تجاه الإشكنازيين والسلطة، وبالذات تجاه حزب المباي سابقاً (العمل حالياً) حيث يُتهَم بأنه هو المسؤول الأول والأخير عن وضعهم المتدني في كافة المجالات وخاصة حسب رأي الباحث شلومو سفرسكي بسبب توطينهم في المناطق النائية وفي ضواحي البلديات ذات الهيمنة الإشكنازية. تظهر صعوبات الانخراط في القيادة الفعلية وفي المجال الاقتصادي لدى الشرقيين، على شكل صراع بينهم وبين الإشكناز (حول شعورهم وعلاقتهم مع الصهيونية الإشكنازية، راجع بتوسع ما كتبه سامي شطريت)[١١].

يظهر لنا في دراسة أعدتها (فيكي شيران) في علم الإجرام، ، أن العنصرية حسب أقوالها هي الطاقة المبلورَة لهيمنة الثقافة الإشكنازية التي تعمل- بشكل منهجي- على إقصاء غالبية المجتمع الشرقي في إسرائيل. وتظهر الباحثة كيف تعمل الإشكنازية- ومن خلال سيطرتها السياسية- على بناء تصور نمطي للشخصية الشرقية والعربية، وذلك من خلال قرنها بالجريمة. وهي تقوم بذلك من خلال العملية المنهجية لتغذية اللاواعي عند الشرقي بأن الثقافة الشرقية هي الجريمة، وذلك دون التطرق إلى هذا بشكل مباشر(١٢).

يحول هذا التعامل وهذه الأساليب المتبعة عند الفئة الإشكنازية المهيمنة دون التمكن من نجاح سياسة الصهر والاندماج، الأمر الذي يعني تخلي اليهود من أصول شرقية عن ثقافتهم، بل واعتبارها ثقافة دونية يجب عليهم التخلص منها والسير نحو استيعابهم للثقافة الغربية، بما في ذلك عدم التحدث باللغة العربية التي تعتبر إحدى الأسس الثقافية.

يشير المناخ العام في إسرائيل إلى رفض عملية الدمج والصهر الثقافي الصهيوني: بوتقة الصهر(١٣). ويأتي هذا الرفض من شرائح عديدة في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة من المثقفين من الجيل الثاني والثالث من أصول شرقية، إذ يقوم هؤلاء بكيل الاتهامات لسياسة الدمج والانصهار على أنها هي الأساس في تحديد السياسة الرسمية الداعية لاتباع أسلوب التميز والإجحاف تجاه الثقافة الشرقية من جهة، وإلى هيمنة الثقافة الغربية الإشكنازية في المجتمع الإسرائيلي من جهة ثانية.

إن الطريقة والأسلوب في استيعاب المهاجرين من أصول شرقية من قبل المؤسسة الإشكنازية تميزتا بالتعامل المتعالي والمهين، وبالإضافة إلى التعامل المتعالي مع ثقافة المهاجرين من أصول شرقية فقد كانت هنالك إشارات عنصرية أثناء مرحلة استيعابهم(١٤).

كان الهدف من عملية الصهر إضعافَ المؤشرات الثقافية الشرقية تحت شعار خلق ثقافة عبرية صهيونية جديدة. وكانت هنالك دوافع عدة للتعامل المهين والمتعالي مع ثقافة المهاجرين من أصول شرقية. وهي:

١. كانت المؤسسة التي استوعبتهم بغالبيتها من الإشكناز الذين كانت لهم لغتهم الخاصة بهم وهي لغة الإيدش. وقد تعامل هؤلاء مع اللغة العربية عند الشرقيين على أنها لغة متدنية.
٢. لقد كانت الصهيونية الأوروبية في غالبها بعيدة جداً عن التوجه الديني، وفي المقابل كان للمهاجرين من أصول شرقية تقارب مع الدين، وقد بان هذا الاختلاف بين الإشكناز والشرقيين في مستوى المحافظة.
٣. ارتبطت الثقافة الشرقية مع الثقافة العربية التي تعتبر ثقافة العدو ويجب محاربتها.

كان الاعتقاد عند المؤسسات القائمة على الاستيعاب بأنها قادرة على السيطرة في ضبط سلوك المهاجرين، يقول (عزيز حيدر) في هذا السياق: "كان الاعتقاد أن ضبط سلوك المهاجرين سيقربهم من المعايير الاجتماعية- الثقافية المقبولة لدى السكان القدامى، وخصوصاً لدى النخب الحاكمة"[١٥].

يقدم بروفيسور يهودا شنهاف[١٦] أمثلة عديدة على الهيمنة الإشكنازية، ويقول في مقال له تحت عنوان علاقة الصمت: "بسبب الخوف من الشرق طوّر إسرائيليون كثيرون- واليساريون على الأغلب منهم- التنكر إلى شرقية اليهود الشرقيين، قاموا بذلك بسبب اعتقادهم بأنه لا يمكن تحويل اليهود الشرقيين إلى "الأغيار"، وفي الوقت نفسه من غير الممكن وضعهم خارج الجدار. فكان التنكر هو أسلوب الدفاع: فإذا اعترف اليساريون بالإجحاف الذي قاموا به تجاه الشرقيين وحاولوا إصلاح ما أفسدوه، فلا بد عليهم إذاً من إصلاح ذاتهم أولاً. سيضطرون إلى التنازل عن مكانتهم المهيمنة، وأن يقسموا بشكل مغاير الكعكة القومية، وأن يندمجوا في المنطقة أنهم متساوون وليسوا أسيادا. سوف يحتاجون إلى تغيير مناهج التدريس من رياض الأطفال ولغاية التعليم العالي. سيطالبون بإقامة أكاديمية موسيقية كلاسيكية عربية (مثلاً أندلسية)، وأن يتعلموا مصادر ثقافة الشعوب العربية (وليس فقط مصادر الثقافة الغربية)، عليهم أن يعلّموا

ويتعلموا القصيدة واللغة العربية. إزاء كل هذه الأخطار يستعملون السلاح الفعال وهو الصمت، مما يعني اعتبار الشرقية ظاهرة اجتماعية إسرائيلية".

بقي أن نقول في هذا الصدد: إن الدعاية الإسرائيلية- مع نجاحها في مهمة التنشئة الإيديولوجية- إلا أنها أخفقت في أن تكون أداة لتوحيد فئات المجتمع الإسرائيلي، وخاصة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، إذ يسيطر الإشكناز على مقاليد الحكم بشكل شبه مطلق، ويعاملون السفارد: اليهود الشرقيون، طبقة أدنى مرتبة منهم. ومن الجدير ذكره والتنويه إليه في هذا السياق أنه حتى لو وصلت شخصية سياسية شرقية إلى مقاليد الحكم، أو وصل أي شخص من أصل شرقي إلى مرتبة عالية في جهاز الأمن فإن هذا الحراك الاجتماعي والاقتصادي والنفوذ يبقى مقتصراً على الشخص نفسه ولا ينعكس هذا على المجموعة الشرقية.

*** الصراع بين العلمانيين والمتدينين**

لا شك أن تناول العلاقة بين جناحين، كل منهما يقف على ضفة مقابل الآخر: العلمانيون مقابل المتدينين، ينطوي على إشكالية نظرية وسياسية، ذلك لأن الدين يدخل مركبا أساسيا، ومكّونا رئيسا لما يسمى بـ "القومية" أو "الأمة" اليهودية. لقد تنازلت الحركة الصهيونية عن مبدأ فصل الدين عن الدولة، وبهذا استمر الأورثوذكس الصهيونيون في استغلال المؤسسة الحاكمة والتأثير في الديمقراطية[١٧].

يلاحظ أنّ بدء مرحلة تراجع العلمانيين أمام المتدينين قد حدث بعد حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣م، عبر استغلال حالة الأزمة التي سادت بين الجمهور الصهيوني العلماني نتيجة للحرب. وقد ظهر ذلك في تراجع رابين- رئيس الحكومة فيما بعد- أمام ضغوط المتدينين الوطنيين الصهيونيين، أصحاب القبعة المطرزة، وخصوصا في كل ما يتعلق بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من هنا، فقد أصبح تأثير المتدينين لا يقتصر على موضوع الميزانيات، وحرمة السبت، والأحوال الشخصية فحسب، بل تعداها إلى

التأثير في السياسة الخارجية والقضايا الأمنية[١٨]. وهذا يعبر عن ظاهرة جديدة منذ تلك الفترة مفادها: "تسييس الدين في الدولة، وتديين السياسة في الدولة".

يمكن تلخيص قضايا الصراع أو الخلاف المحتدم بين العلمانيين و المتدينين في ثلاث قضايا أساسية، هي : الهوية، أي من هو اليهودي، ومفهوم الشعب، وطبيعة الدولة.

*** الهجرة الروسية**

من الجدير ذكره أن عدد المهاجرين الروس قد بلغ ما يقارب المليون مهاجر، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة: ١٩٨٩-٢٠٠٦م، أي إن ما يعادل ٢٠٪ من تعداد السكان اليهود في إسرائيل هم من المهاجرين الروس، ويذكر أن هذه الهجرة الجماعية توقفت تدريجيا، فقد هاجر إلى إسرائيل عام ٢٠٠٢م قريب من ٣٠ ألف شخص فقط من القاطنين في أراضي بلدان رابطة الدول المستقلة، أي أقل بحوالي ١٠ أمثال عددهم في ذروة موجة الهجرة عام ١٩٩١م[١٩]. وهناك أيضا مؤشرات لعودة أعداد لا بأس بها من المهاجرين إلى روسيا الأم، وهناك محاولات جمة من قبل المؤسسة الرسمية لعدولهم عن فكرة الهجرة العكسية والعودة إلى وطنهم الأصلي، إذ تقوم المؤسسة بذلك بوساطة إغراءات مادية، ومنحهم مكاسب أخرى متنوعة.

بقي أن نشير هنا إلى أن ٤٠٪ من المهاجرين الروس لا ينتمون للديانة اليهودية، الأمر الذي ما زال يثير النقاش داخل المجتمع الإسرائيلي، وبالذات عند التيار الديني.

*** المهاجرون الروس وإشكالية الهوية**

مازال المهاجرون الروس الذين وفدوا إلى إسرائيل طوال عقد التسعينيات يعانون من إشكالية الهوية في المجتمع الإسرائيلي، فقسم كبير من هؤلاء المهاجرين يحمل قيماً ثقافية خالية من أي بعد يرتبط بالدين اليهودي، إضافة إلى جهلهم بالتاريخ العبري واللغة العبرية، ولا تزال اللغة الروسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هويتهم.

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن نصف اليهود الروس يتكلمون العبرية بصعوبة، أو لا يتكلمونها على الإطلاق. ومن جهة ثانية تلعب اللغة الروسية دوراً في تعزيز الارتباط بالثقافة الروسية، وهي تمثل- إلى جانب وسائل الإعلام الصادرة باللغة الروسية- المصدر الإعلامي الرئيس للمهاجرين الروس الجدد، وتشمل الصحافة الروسية في إسرائيل ٥٠ صحيفة محلية توزع مئات آلاف النسخ أسبوعيا، ويبرز الطابع الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين في الدور الكبير لجمعياتهم الاجتماعية، وهم ميالون من حيث التوجه الإيديولوجي إلى حياة علمانية، ويرفضون الإكراه الديني.

استطاع المهاجرون الروس أن يحققوا اندماجاً سياسيا في الحياة الحزبية والسياسية في إسرائيل، ولكن علينا أن نبدي كثيرا من الحذر في كل ما يتعلق بشأن اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي اجتماعياً وثقافياً وحتى اقتصادياً.

رغم أن المؤسسة الإسرائيلية تحاول ترويج النجاح في استيعاب المهاجرين الروس، وتستند في قراءتها "لاندماج اليهود السوفييت اجتماعيا" باندماجهم في الحياة السياسة، إلا أن مثل هذا الاندماج لا يعبر إلا عن مصلحة ومنفعة سياسية آنية فقط.

يذكر في هذا السياق أن غالبية المهاجرين الروس- الذين هاجروا إلى إسرائيل في التسعينيات- يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ جداً مقارنة بالمستوى التعليمي العام في المجتمع الإسرائيلي، إذ إن ٥٥٪ من المهاجرين الروس قد تعلموا أكثر من ١٣ سنة فأكثر، مقارنة مع ٣٠٪ من مجمل السكان في المجتمع الإسرائيلي. وإن ٦٠٪ من العاملين الروس هم أصحاب مهن أكاديمية أخرى ممن يطلق عليهم في القاموس الاجتماعي والنخبوي أصحاب الياقة البيضاء[٢٠].

يعد الجهاز الرسمي الإسرائيلي استيعاب المهاجرين قيمة مركزية في المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فإن سياسة استيعاب المهاجرين الروس لم تنجح في فهم أبعاد حجم هذه الهجرة وإدراك مميزاتها الخاصة. لقد كان من المفروض للوهلة الأولى أن تؤدي السياسة الإسرائيلية وتساهم في تشجيع الهجرة، وفق الأيديولوجية والفكر الصهيوني، وبناء على

الموارد البشرية الغنية التي جلبها معهم المهاجرون الروس في التسعينيات، وعلى استيعابهم في المجتمع الإسرائيلي بنجاح، ولكن وبدلاً من ذلك فإن العراقيل التي وضعتها سياسة الاستيعاب الرسمية، وغياب الموارد رغم المخصصات المالية المرصودة لهذه الغاية، إضافة إلى الدعم المادي الذي يقدر بعشرات الملايين من الدولارات من الجاليات اليهودية الأمريكية، إلا أن المجتمع الإسرائيلي لم ينجح في استيعابهم كما خطط له.

*** الهجرة الإثيوبية (الفلاشا)**

تمت هجرة الفلاشا إلى إسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات، فوصل عددهم في هذه الهجرات إلى ٣٠ ألف مهاجر، ثم تتابعت الهجرة على أساس فردي، إلى أن وصل عدد المهاجرين الأثيوبيين إلى ٨٥ ألف نسمه حتى سنة ٢٠٠١م، منهم ٦٠ ألف مهاجر، والباقي ولد في إسرائيل(٢١).

يعد السكان من أصل أثيوبي في وضع اجتماعي واقتصادي سيء للغاية، وذلك مقارنة بالشرائح الاجتماعية المختلفة؛ فقد تم استيعابهم على أساس جماعي لا فردي، الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبة عند أفراد هذه الجماعة في امتلاك موارد وأدوات للتكيف والاندماج وفق المجتمع الجديد، وهم يعانون أيضا من تمييز ومعاملة عنصرية من قبل غالبية السكان اليهود.

يمكن الاستدلال على مدى خطورة وضع المهاجرين من أصل أثيوبي من تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، حول موضوع الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية، الصادر في شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٢م، إذ يتم تعريفهم في التقرير على أنهم مجموعة سكانية في ضائقة. ويظهر في هذا التقرير اقتباس لرئيس اللجنة- عضو الكنيست ران كوهين- يقول فيه: " لقد ظهر لنا- مما جاء في التقرير- أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي بالنسبة لثلاثة شرائح سكانية في البلاد هو بمثابة قنبلة موقوتة: بالنسبة للمجموعة الإثيوبية، ولمجموعة الحريديم (المتدينين الأرثوذكس)، وبالنسبة للسكان العرب البدو في النقب".

هناك معاناة عند المهاجرين من أصل أثيوبي في السكن، فهناك رفض من السكان القدامى في توطينهم في أحيائهم ومستعمراتهم، وإن تأقلمهم في الحياة الاجتماعية والثقافية الإسرائيلية ليس سهلا؛ بسبب فقرهم، وضعف تأثيرهم السياسي، إضافة إلى اختلاف لون بشرتهم. وليس بالإمكان الحديث عن تأثير هجرة الأثيوبيين على المجتمع الإسرائيلي؛ نظراً إلى تعدادهم وخصائصهم الثقافية والاجتماعية.

*** الموقف من المواطنين العرب الفلسطينيين**

يظهر الموقف من المواطنين العرب الفلسطينيين من مكانتهم القانونية والاجتماعية الاقتصادية في إسرائيل.

وللوقوف على هذه المكانة وعلى التعامل المستمر في النظر إلى هذه الفئة الأصيلة التي بقيت في أرضها بعد النكبة، يمكن مراجعة الوثائق الأربع التي صدرت في السنوات الأخيرة:

- وثيقة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية (التصور المستقبلي).
- وثيقة حيفا (الصادرة عن مركز مدى للأبحاث والدراسات التطبيقية).
- وثيقة المكانة القانونية (الصادرة عن جمعية مساواة).
- وثيقة الدستور البديل (الصادرة عن جمعية عداله).

تقدم لنا، هذه الوثائق مجتمعة، الصورة والتصور حول مكانة المواطنين العرب الفلسطينيين، ويمكن من خلالها أيضا استشراف المستقبل الذي ينتظر هذه المجموعة القومية في حالة استمرار انتهاج السلطات الإسرائيلية للتمييز والعنصرية تجاهها.

جاء في التصور المستقبلي: إن إسرائيل قامت باتباع عدة قواعد مركزية لتعاملها مع المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، تتلخص هذه السياسات بما يلي[٢٢]:

١. قطع صلة الهوية بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وباقي أجزاء الشعب العربي الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، ومحاولة بناء مجموعة جديدة (عربية إسرائيلية) أو (العربي الإسرائيلي الجديد).
٢. منع العرب الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل المادي والمعنوي مع إخوتهم في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين.
٣. معارضة تنظيم العرب الفلسطينيين في إسرائيل خارج ما تريده الأكثرية والدولة من حيث التمثيل البرلماني، والتدخل لمنع أية إمكانية جدّية لنسبة كبيرة منهم لعمل سياسي خارج البرلمان يرتكز على العمل الشعبي والنضال الجماهيري.
٤. معارضة محاولات القيادات الرامية إلى بناء رؤية مناهضة لتكريس وضع الأقلية في الدولة اليهودية، والتي ترضى في نهاية المطاف بالسيطرة اليهودية على الدولة ومقدَّراتها ومواردها.
٥. إجبار العرب الفلسطينيين في إسرائيل على القبول بتوزيع موارد الدولة حسب المفتاح الإثني، وليس حسب المواطنة، حتى يتسنى للدولة الحفاظ على تفوُّق اليهودي ودونية العربي الفلسطيني.

نرى أن التصور قد حدد الأهداف التي يجب أن توجِّه مطالب الجماهير العربية الفلسطينية خلال العقدين القادمين، وهي:

١. إقرار الدولة بمسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨م ونتائجها الكارثية بالنسبة للفلسطينيين عموماً، ولمواطني إسرائيل منهم بشكل خاص، وضرورة شروعها في العمل على إصلاح ما حدث، بما في ذلك تعويض مواطنيها الفلسطينيين مجموعة وأفرادا، عما لحق بهم جراء النكبة، وجراء السياسات التي اشتقت من رؤيتهم جزءا من العدو، وليس مواطنين، لهم الحق في معارضة الأكثرية وتحديها.

٢. اعتراف الدولة بالعرب الفلسطينيين في إسرائيل مجموعةً قوميةً أصلية، وأقلية حسب التعريفات المتداولة في المواثيق الدولية، لهذه الأقلية الحق- في إطار الدولة والمواطنة- في اختيار ممثليها مباشرةً، وفي إدارة شؤونها الخاصة الثقافية والتعليمية والدينية، وإقامة مؤسساتها الوطنية في مختلف مناحي الحياة، ووقف سياسة التفرقة بين أبناء الطوائف الدينية العربية.

٣. إقرار الدولة بأنها وطن مشترك لمواطنيها عربا فلسطينيين ويهوداً، لترتكز مضامين العلاقة بينهم على إحقاق الحقوق الإنسانية، وحقوق المواطنة التامّة المتساوية، والتي بدورها ترتكز على المواثيق الدولية والإعلانات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وتسود بين المجموعتين علاقة متبادلة مبنية على أسس النظام الديمقراطي التوافقي (ائتلاف واسع بين نخب المجموعتين، والتمثيل النسبي المتكافئ، وحق النقض المتبادل، والإدارة الذاتية للقضايا ذات الخصوصية).

٤. اعتراف إسرائيل بالحقوق الخاصة بالأقليات حسب المواثيق الدولية، فتقر بأن للعرب الفلسطينيين في إسرائيل مكانة خاصة في مؤسسات المجتمع الدولي، ومعترف بهم مجموعة قومية وثقافية أصلية ذات مواطنة تامّة في إسرائيل، تحظى بحماية ورعاية ودعم دولي حسب المواثيق والمعاهدات الدولية.

٥. توقُّف إسرائيل عن اتباع سياسات وتنفيذ مشاريع تحمل صبغة تفضيل الأكثرية، بل والقيام بإزالة كافة مظاهر التفوُّق العرقي على جميع المستويات، وأهمها التنفيذي والبنيوي والقانوني والرمزي، وتبنّي سياسات تحمل صفات التفضيل المُصحِّح في جميع مناحي الحياة، حتى يتم التعويض بشكل كامل عن الأضرار التي تكبدها المواطنون العرب الفلسطينيون جرّاء سياسات التفضيل العرقي لليهود حتى الآن، فتقوم الدولة- على سبيل المثال- بالتعاون مع ممثلي الجماهير العربية بفحص إمكانية إعادة جزء من أراضيهم التي صودرت لأسباب

لا تتعلق بالتطوير العام، وتقوم أيضا بانتهاج سياسة تخصِّص بموجبها نسبة متكافئة من مواردها المختلفة لصالح حاجاتهم المباشرة، وغير ذلك.

٦. تعترف إسرائيل بحق أبناء الطائفة الإسلامية في إدارة شؤونهم في الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وترفع يدها عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، على أنه جزء من الحقوق الجماعية الممنوحة للعرب للفلسطينيين في إسرائيل.

٧. تعترف إسرائيل بحق العرب الفلسطينيين في إسرائيل في التواصل القومي والديني والثقافي والاجتماعي مع بقية أجزاء الشعب الفلسطيني، ومع جميع مركبات الأمتين العربية والإسلامية.

*** التبعية الاجتماعية- الاقتصادية**

الحديث عن تحقيق مساواة حقيقية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل غير ممكن في ظل قوانين تمييزية ترسي علاقة هرمية بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية الفلسطينية، وتتسم بفوقية المجموعة القومية المسيطرة. وتطرح مركزية هذه القوانين التمييزية في الحياة العامة في إسرائيل سؤالا جوهريًا لا مفر منه: هل يمكن ضمان إحقاق المساواة الحقيقية للمواطنين العرب، حتى في تلك المجالات المجتمعية التي يغيب فيها نظريا ذلك التصنيف التمييزي؟ فإلى جانب التبعية الرسمية وفق القوانين والتشريعات المختلفة يستدلّ من واقع العرب الفلسطينيين وجود إجحاف تاريخي متواصل في ظروف المعيشة، ويظهر ذلك جليًا في المعطيات الاجتماعية- الاقتصادية في البلاد الرسمية منها والشعبية. وهكذا، تضاف إلى الدونية الرسمية في مكانة العرب الفلسطينيين- كما أسلفنا- تبعية اجتماعية- اقتصادية. وتتخذ هذه التبعية تعابير جليّة في مختلف مناحي حياتهم، مثل آفة الفقر، والبطالة المتفاقمة، والتحصيل الدراسي المتدني وغيرها.

*** سياسة الأراضي**

لا شك أن الصراع على الأرض كان وما زال في لبّ الصراع الصهيوني- الفلسطيني منذ ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر. فمصطلحات توراتية- مثل الأرض المقدّسة وأرض إسرائيل- امتزجت مع مقولات عَلمانية مثل أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وكانت بمثابة الوقود الذي حرّك عربة الصهيونية وتوحيد يهود الشتات وربط مستقبلهم بفلسطين.

المشاكل التي تواجه العرب الفلسطينيين كثيرة ومتشعبة، لكن تبقى قضايا الأرض والتخطيط والبناء هي الأساس. يتعدى عدد المواطنين العرب اليوم 1,15 مليون نسمة، أي حوالي 18 % من السكان، وسيتضاعف في عام ٢٠٢٠م. أما رقعة المواطن العربي الجغرافية التي تبلغ اليوم حوالي ٦٥٠ مترًا مربعًا فسوف تتقلص إلى ٣٧٥ مترًا مربعًا تقريبًا للفرد. إزاء هذا الوضع، يصعُب الحديث عن تطوير القرى والمدن العربية دون حل قضية الأراضي وتوسيع مناطق نفوذها. فالعرب الفلسطينيون يملكون أقل من 3.5 % من مساحة الدولة بينما يقع 1.5 % خارج مناطق نفوذ سلطاتهم المحلية.

*** المركبات الأساسية لسياسة الأراضي والتخطيط الإسرائيلية**

١. محو المعالم التاريخية والجغرافية الفلسطينية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين وحصر وجودهم في أمكانهم اليوم.
٢. نقل ملكية الأراضي العربية إلى ملكية يهودية قسرًا، وتبني نظام أراض جماعيًا مركزيًا شموليا وليس فرديًا.
٣. عدم تخصيص أراضي الدولة للقرى والمدن العربية في إسرائيل.
٤. تقسيم إداري (مناطق نفوذ السلطات المحلية)، السيطرة على أراض عربية كثيرة.
٥. تهميش العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ومنع تمثُّلهم، وإقصاؤهم عن مؤسسات اتخاذ القرار ومواقعه.
٦. هدم البيوت العربية، والتلويح الدائم بالخطر الديموغرافي لتشجيع الاستيطان.

إزاء هذا الواقع الذي يعيشه المواطن العربي الفلسطيني في إسرائيل منذ إقامتها، لا توجد هناك أي مؤشرات تذكر تشير إلى إمكانية تغيير هذا الواقع في العقد القادم. وسوف تستمر الأحزاب العربية- وإلى جانبها مؤسسات المجتمع المدني- في المطالبة للمساواة في الموارد، وإلغاء الغبن اللاحق بالجماهير العربية الفلسطينية في كافة المجالات، وفق تشريعات وقوانين تسن في البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي.

بمقدور من يرصد العلاقة القائمة بين الأغلبية اليهودية وبين الأقلية العربية ملاحظة مدى رغبة المواطنين العرب في المساواة، وفي الطرف المقابل مدى توجه الرأي العام الإسرائيلي نحو التطرف في جميع القضايا المتعلقة بالجماهير العربية. لذا يُتَوقع ارتفاع وتيرة التطرف والعنصرية في الشارع اليهودي، ويمكن تحت غطاء الأمن أيضا سن قوانين وتشريعات ذات طابع تمييزي وعنصري، وبهذا يتحول التمييز والعنصرية إلى سياسة رسمية في الحكومات الإسرائيلية، بغض النظر إذا كانت قيادتها يمينية أو يسارية.

*** الفقر في إسرائيل**

جاء في تقرير صادر عن مركز (أدفا) للأبحاث والمعلومات- والمختص في القضايا الاجتماعية- أن السنوات العشر الأخيرة شهدت تراجعا اجتماعيا كبيرا في إسرائيل نتيجة التقليص في الخدمات الاجتماعية والميزانيات المرصودة لهذا الغرض، وبالذات تلك الميزانيات التي تؤدي إلى سد الفجوة الاجتماعية- الاقتصادية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

وجاء في التقرير السنوي الصادر عن المركز ذاته "بأن هناك تقليصا في ميزانية الخدمات الاجتماعية التي كانت في عام ٢٠٠٧م والمتوقعة في عام ٢٠٠٨م، وذلك حسب الميزانية المنوي المصادقة عليها في الأشهر القريبة القادمة، إضافة إلى التقليص الذي كان في الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٤م. ويرى التقرير أن أحد أكثر المجالات تضررا هو جهاز التعليم، إذ حصل تراجع بنسبة ١٦٪ في الميزانيات المخصصة للساعات التعليمية، وتقلصت

ميزانية التطوير المعدة للتعليم إلى أكثر من الثلث، الأمر الذي كانت له آثاره على البنية التحتية في المدارس والنقص في الغرف التعليمية. وتراجعت الميزانية المخصصة للتعليم العالي ١٥٪. وميزانية الصحة في تراجع أيضا، ومن المتوقع أن تكون قيمة ميزانية الصحة في عام ٢٠٠٨م ٨٦٪ من ميزانية الصحة في عام ٢٠٠١م.

رغم النمو الاقتصادي في إسرائيل إلا أن المعطيات تشير إلى وجود فجوات اجتماعية كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، وتشير إلى ارتفاع في معدلات الفقر في السنوات الأخيرة، فقد تبين عام ٢٠٠٦م أن ما يقارب المليون وسبعمائة ألف شخص هم فقراء. وهناك أصوات في الساحة السياسية والإعلامية الإسرائيلية- في أكثر من جهة سياسية وإعلامية، ولدوافع شتى- تنتقد بشدة الوضع الاجتماعي، وتحذر من الفجوات الحادة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وما يمكن أن يحمله ذلك من خطورة.

نرى فعلا- ووفق ما نشرته دائرة الإحصاء المركزية- دلائل ومؤشرات تبين حصيلة التطور الاقتصادي في إسرائيل، وذلك في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م. إذ بلغت نسبة النمو الإجمالي ٦,٦٪. إلا أن المحللين الاقتصاديين يشيرون إلى أن هذا النمو لم يكن في خدمة جميع الشرائح الاجتماعية، وإنما خدم طبقة ضيقة لشريحة اجتماعية صغيرة ومحددة في المجتمع. ويظهر من المعطيات أن عوامل التنمية الاقتصادية وزيادة وتيرة النمو الاقتصادي تكمن في المجال الاستهلاكي- أساسا- في مجال زيادة الاستهلاك الفردي: ارتفاع مستوى المعيشة، وارتفاع في امتلاك السلع الاستهلاكية طويلة الأمد في الاستعمال، واعتماد أقل على المجال الإنتاجي، أي إن السوق الاستهلاكية كانت العامل المؤثر في إطار النشاط الاقتصادي ونتائجه. وأشارت- المعطيات التي تضمنها تقرير الفقر الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية- إلى أن قرابة نصف مليون شخص منذ عام ٢٠٠٢م وحتى اليوم التحقوا بدائرة الإسرائيليين الذين يعيشون تحت خط الفقر، ما يعني أن عدد الفقراء في إسرائيل ازداد خلال الفترة المذكورة بنحو ٤٥٪، وذلك مقابل زيادة بنسبة ٨٪ طرأت في الفترة ذاتها على تعداد السكان في إسرائيل.

بتعريف خط الفقر في إسرائيل فكل من يتلقى نسبة ٥٠٪ أو أقل من الدخل المتوسط للفرد يُعَدُّ فقيرا، وتعد الأسرة في إسرائيل فقيرة إذا كان معدل دخل الفرد فيها منخفضا عن هذا الخط المحدد. ووفقا لتقرير مؤسسة التأمين الوطني الحالي فقد بلغ عدد الفقراء في إسرائيل حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٥م نحو ١,٥٧ مليون شخص، مقارنة مع مليون و٨٨ ألف فقير قبل نحو خمس سنوات. ويذكر أن تقرير الفقر السابق الذي نشر في شهر آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٥م أظهر أن عدد الإسرائيليين الذين عاشوا تحت خط الفقر بلغ حتى نهاية عام ٢٠٠٤م نحو مليون و٥٣٤ ألف نسمة، وهم يشكلون ٢٣,٦٪ من مجمل السكان في إسرائيل، فيما كانت نسبة الإسرائيليين الذين عاشوا تحت خط الفقر قبل خمس سنوات ١٨,٨٪ من إجمالي السكان، وهذا يعني- على سبيل المقارنة- أن شخصا واحدا من بين كل خمسة أشخاص كان فقيرا في إسرائيل قبل خمس سنوات، أما الآن فإن واحدا من بين كل أربعة إسرائيليين يعيش تحت خط الفقر.

بينت معطيات تقرير الفقر أيضا أن نسبة الأطفال- الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل- ارتفعت بشكل ملموس خلال السنوات الخمس الماضية، من ٤٨٢ ألفا إلى ٧١٤ ألفا، إذ كان طفل واحد من بين كل أربعة أطفال فقيرا، فيما ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٠٤م، لتصبح طفلا واحدا من بين كل ثلاثة أطفال، وقد سجلت السنة الأخيرة استمرارا في اتجاه ازدياد عدد الأطفال الفقراء في إسرائيل.

من جهة أخرى، يظهر تقرير مؤسسة التأمين الوطني الأخير أن نسبة الإسرائيليين الذين يضعهم دخلهم غير الصافي من العمل تحت خط الفقر ارتفعت منذ عام ٢٠٠٠م من ٣٠,٨٪ من مجموع السكان إلى ٣٣,٦٪ مع نهاية ٢٠٠٤م، فيما قَلَّت في المقابل أيضا جدوى المخصصات: مخصصات الإعانة والتأمين الوطني، والتي قُلِّصت بنسب مرتفعة منذ بداية عام ٢٠٠٢م- إبان استلام سيلفان شالوم وزارة المالية-.

يتضح أن تفاقم معدلات الفقر طال- أكثر من طال- المواطنين العرب من فلسطينيي الـ٤٨، والعائلات كثيرة الأولاد، والتي هي أساسا عائلات عربية ومتدينة

يهودية. وبحسب التقرير فقد ارتفعت نسبة المواطنين العرب الفقراء- في السنوات الخمس الماضية- من ٢٨٪ بين مجمل الفقراء في إسرائيل إلى ٣١٪، وارتفعت نسبة العائلات الفقيرة التي تتكون من أربعة أولاد أو أكثر من ١٨٪ إلى ٢١٪ من مجمل الفقراء.

يعزو الخبراء والمحللون الاقتصاديون عوامل تفاقم معدلات الفقر خلال السنة الماضية إلى تآكل نسبة مخصصات التأمين الوطني ومخصصات الأطفال وتقليصها، والتي تعد مصدر دخل أساسي عند الكسور العشرية الدنيا في المجتمع الإسرائيلي.

وأظهرت أيضا معطيات عُرِضت على هامش أعمال مؤتمر هرتسليا السنوي السادس- الذي عقد في نهاية الشهر الفائت- أن إسرائيل انحدرت منذ عام ٢٠٠٠م إلى أسفل قائمة الدول المتطورة على صعيد نسبة الفقر وعدم المساواة في توزيع المداخيل بين سكانها، فقد احتلت المكان الـ٢٧ في ترتيب الدول من ناحية عدم المساواة في المداخيل. ويتضح أيضا أن وضع مصر والأردن- من ناحية حجم الفقر- أفضل من وضع إسرائيل، إذ احتلت مصر المكان الـ٢٤ والأردن المكان الـ١٦ ضمن ترتيب القائمة ذاتها، وكذلك جاء ترتيب هذين البلدين على صعيد عدم المساواة في توزيع المداخيل في مكان متقدم على إسرائيل. وتشير المعطيات ذاتها إلى أن إسرائيل انحدرت من ناحية المؤشرات الاجتماعية كالفقر وتوزيع المداخيل من المكان الـ١٩ في الترتيب الذي تم عام ١٩٩٦م إلى المكان الـ٢٤ في عام ٢٠٠٤م.

لا يبدو في المنظور القريب أن هناك أي تغيير سوف يطرأ في السياسة الاقتصادية في إسرائيل؛ فالخطة الاقتصادية التي وضع خطوطَها العريضةَ زعيمُ حزب الليكود- بنيامين نتنياهو- ما زال معمولا بها رغم تغيير الحكومة، وإنه لا توجد أيضا أي معارضة أو تحفظ على هذه السياسة الاقتصادية على صعيد حزب العمل العمالي الذي ينادي بإعادة دولة الرفاه كسياسة اجتماعية في إسرائيل.

يذكر في هذا السياق أن الخطة الاقتصادية المعمول بها تعتمد على تخفيض جدّيّ لمخصصات الأولاد والشيخوخة، وعلى تقليص الميزانيات المرصودة للتعليم والرفاه

الاجتماعي والصحة، أي انهيار دولة الرفاه وتحويل السياسة الاقتصادية في إسرائيل إلى اقتصاد ليبرالي شبيه بالمبنى الاقتصادي الأمريكي.

نتيجة لهذه السياسة يلمس المجتمع الاسرئيلي تصاعد العنف والجريمة، فحسب إحصاءات الشرطة الإسرائيلية فإن عدد الملفات الجنائية التي تم فتحها خلال عام ٢٠٠٤م وصل إلى (٥٨٥٨٨) ملفاً، بارتفاعٍ نسبته ٣,٢٪ عن عام ٢٠٠٣م. واللافت أيضا في إحصاءات الشرطة الإسرائيلية الإشارة إلى أنه يوجد في إسرائيل ٢,٦ رجل شرطة لكل ألف مواطن، مقابل أربعة رجال أو أكثر في دول أوروبا.

وتزامناً مع موجة العنف في إسرائيل طغت أيضا على الساحة قضايا فساد تورط فيها عدد من السياسيين والاقتصاديين والأمنيين.

*** المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**

شجعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة- منذ الاحتلال عام ١٩٦٧م- على إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في هذه المناطق أو توسيعها، بما في ذلك عن طريق تقديم منح سخية ومزايا وحوافز مالية. وتنتهك هذه الأفعال المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على دولة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي المحتلة. وقد أدان مجلس الأمن الدولي والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة- فضلاً عن عديد من الدول بصورة متكررة- إقامة المستوطنات، ومواصلة توسيعها باعتبارها غير قانونية.

في إسرائيل- اليوم ٢٠٠٧م- ١٢٣ مستوطنة معترفا بها رسمياً، تضم ما يقارب من ٢٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية، وهناك عدد متقلب من المستوطنات الصغيرة غير المعترف بها، والمعروفة باسم المواقع المتقدمة. ويصل عدد السكان في بعض المستوطنات إلى ١٠٠ شخص فقط، بينما تشكل مستوطنات أخرى- مثل أرييل التي يبلغ عدد سكانها نحو ١٦٠٠٠ شخص- بلدات راسخة القدم، وجيِّدة الموارد.

تنتشر هذه المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وتربط بينها شبكات واسعة من الطرق التي بنيت حديثاً، وتتشابك في أنحاء الأراضي المحتلة، وتحيط هذه المستوطنات وطرق المستوطنين بجميع المدن الفلسطينية الرئيسية، وبعديد من القرى، مما يجعل من المستحيل على الفلسطينيين الانتقال مسافة بعيدة دون المرور بالقرب من مستوطنة إسرائيلية، أو طريق يستخدمه المستوطنون.

لقد انتهكت السلطات الإسرائيلية وما زالت تنتهك الواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في احترام حقوق السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وحمايتها، ورغم ذلك فقد عملت على تطبيق القانون العسكري في تلك الأراضي منذ احتلالها في عام ١٩٦٧م، فالأمر العسكري رقم ٣٧٨ لعام ١٩٧٠م يمنح الجيش الإسرائيلي سلطة تصرف مطلقة في فرض قيود شديدة على تنقل الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية.

يُشكل توطين المدنيين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، وقد كان موضع شجب متكرر من جانب المجتمع الدولي، إلا أن السلطات الإسرائيلية لا تمتثل لهذا الشجب مهما كانت حدته، بل هي ساعية إلى تثبيت المستوطنات وتوسيعها باعتمادها سياسة عملية لخلق وتكريس وقائع جديدة على الأرض.

إن سياسة فرض الأمر الواقع تلقى تشجيعاً من جميع الحكومات المتعاقبة في إسرائيل، يمينية كانت أو يسارية.

لقد شهد الاستيطان اندفاعة كبيرة لا سيما بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك بعد توقيع اتفاقية أوسلو، إذ ارتفعت نسب مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات بما يوازي الضعفين عن تلك الفترة التي سبقت توقيع اتفاقات أوسلو.

إن الفهم الحقيقي للسياسات الاسرائيلية في مجال الاستيطان- في رأي عددٍ من الباحثين- مرتبط بعدم الفصل بين الفكر الصهيوني التوسعي والمخططات الإسرائيلية وبين السياسات العملية المحدثة على أرض الواقع، سواء كان استجابة لمتطلبات أمنية، أو

دينية توراتية، أو لاستخدامها ورقة مساومة. إذا كانت هذه الاستجابة لهذا المطلب أو ذاك أو استجابة إلى جميع المتطلبات التي ذكرت، فلا بد من التوصل إلى نتيجة بأن عملية الاستيطان- التي تمارس يوميا بهذا الشكل وفق التوزيع الجغرافي لها- سوف تُقَوِّض التواصل الجغرافي في الأراضي المحتلة وتحويلها إلى جزر معزولة، يصعب جمعها في كيان سياسي واحد، مما يمهد لتهويدها، أو تهويد الجزء الأكبر منها.

إن الخريطة الاستيطانية الراهنة جاءت نتاجا للتفاعل والتجاذب بين التباين التكتيكي والإجماع القومي الإستراتيجي الذي يلف مختلف الأحزاب الصهيونية[٢٣]. لقد شاركت حركات وأحزاب سياسية في إقامة المستعمرات وصبغها بطابع الحركة والحزب السياسي. ومع ذلك ورغم شمولية الوجود الحزبي في المستعمرات إلا أن هناك تفاوتا في كثافة هذا الوجود بين اليسار واليمين، فالمستوطنات ذات الصبغة اليسارية قليلة، وموجودة في غور الأردن، وأما باقي المستوطنات فمصنفة يمينية أو يمينية دينية متشددة.

نذكر أن الجمهور الإسرائيلي منقسم على نفسة في موقفه من الاستيطان، وفي نظرته إلى المستوطنين، تظهر المعارضة في أن المستوطنات تستنفد الموارد الكبيرة من الميزانية العامة، وهذا يأتي على حساب الخدمات الاجتماعية، والمتضرر منها هنا هي تلك الشرائح الاجتماعية الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي- الاقتصادي الإسرائيلي، وإن هناك معارضة على أساس أن المستوطنات تشكل عائقاُ أمام أي أمل في حل نهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. أما الفئة المؤيدة من الجمهور الإسرائيلي فترى في الاستيطان مشروعاُ صهيونياً يستحق المستوطنون علية كل ثناء.

ويجب التنويه بأن الحالة الاقتصادية للمستوطنين فوق المعدل العام لدخل الأسرة في إسرائيل، وتقوم الوزارات المختلفة بدعم البلديات والمجالس الإقليمية والمحلية للمستوطنات بشكل يفوق ما تحصل عليها البلديات والمجالس داخل الخط الأخضر.

الهوامش

[1]. بن أليعزر، أوري. (١٩٩٤م). "أمة ببزة عسكرية وفي حرب: إسرائيل منذ سنواتها الأولى"، زمنيم (أوقات) ٤٩، ص: ٥١.

[2]. فودا، (١٩٩٧م)، المصدر السابق.

[3]. Smith ,A .D. (1989). "State maleing and Nation-Building". S in mall, J.A. (ed.) States in History, London.

[4]. جور زئيف، إيلان. (١٩٩٩م). (محرر) الحداثة وما بعد الحداثة والتربية، تل أبيب: جامعة تل أبيب، إصدار رموت، ص:٧-٢٥.

[5]. Barghothi, Said,Ideology, Education, And Multiculturalisn: A Study of Jewish Education in Israel Submitted for the degree of Ph.D, Faculty of Social and Enviornmental Studies University of Liverpool,2003

[6]. نافية، نيسان. (٢٠٠١م). المدنيات- التحدي: فصول في المدنيات للمرحلة الدراسية الثانوية "المعرفة، الشعب والدوله". تل أبيب. إصدار المركز التكنولوجي التربوي.

[7]. مقتبسة في كتاب سامي سموحة (إسرائيل: التعددية والصراع) (California Berkeley: University of Press. 1978)

[8]. المصدر السابق، ص: ٨٨ - ٨٩.

[9]. Smooha, Sammy. (1993). "Class, Ethnic, and National Cleavages and Democracy in Israel." In Larry Diamond and Ehud Sprinzak (Eds.) Israeli Democracy Under Stress. Boulder, CO: Lyne Rienner Publishers, 1993. Copyright 1993 by The Israeli Democracy.Institute. Used with permission.

[10]. بن رفائيل، أليعزر (١٩٨٩م)، الطائفية والمجتمع الإسرائيلي: أناس ودولة في المجتمع الإسرائيلي.القدس، وزارة التربية والتعليم. ص: ٨٩-٩٣.

[11]. شطريت، سامي (٢٠٠٤م) النضال الشرقي في إسرائيل ١٩٤٨- ٢٠٠٣م. تل أبيب، إصدار عام عوبيد.

[12]. كلمات كتبت في الضفة اليسارية (موقع في الانترنيت) على يد شوبالي رافي، في ذكرى وفاة فيكي شيران، بتاريخ ٦/ ٦/ ٢٠٠٤م.

[13]. ليساك، موشيه (٢٠٠١م)، "نقاش"، في: موشية ليساك وأليعيزر ليشبم (تحرير) من روسيا إلى إسرائيل: ثقافة وهوية في حالة تحول. تل أبيب: الكبوتس الموحد (بالعبرية). ص: ٢٥٠-٢٥١.

[14]. للوقوف بتوسع على أسلوب التعامل مع الثقافة الشرقية من قبل النخب الإشكنازية، راجع: زيف، يوسي (١٩٩٩م)، فرن الصهر: فوارق طائفية وتعددية ثقافية في إسرائيل. مجلة "مكوم لمحشباه" (مكان للتفكير) ٣.

[15]. حيدر، عزيز (٢٠٠٤م)، "المجتمع والتركيب السكاني"، في: منصور كميل (محرر) إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤م. بيروت- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص: ٢٠٢.

[١٦]. ملحق جريدة هآرتس ٢٧-١٢-١٩٩٦م.

[١٧]. شيلغ، يئير (٢٠٠٠م)، المتدينون الجدد: نظرة حالية إلى المجتمع المتدين في إسرائيل. القدس (بالعبرية)، ص:٢٨٣.

[١٨]. المصدر نفسه، ص ١٩.

[١٩]. يهود روسيا لا يريدون العودة إلى (أرض الميعاد)، ترجمة خاصة بالمركز الفلسطيني للإعلام- وكالة Novosti الروسية ٨/ ١٠/ ٢٠٠٣م.

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/New1/rosya1.htm

[٢٠]. هوربتش، تمار (١٩٩٨م)، "أولاد وأبناء شبيبة قادمة في جهاز التعليم: دمج، أحادية اللغة، أحادية التوجه وأفكار مسبقة". موشي، سيركون وألعازر، ليشم (محررون): تصور للقادمين، مراحل استيعاب القادمين من الاتحاد السوفييتي سابقاً ١٩٩٠-١٩٩٥م. إصدار ماجنس، الجامعة العبرية في القدس.

[٢١]. كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٢م (بالعبرية)، جدول ٢٢٦.

[٢٢]. اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل (٢٠٠٧م)، التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل الناصرة. ص: ١٠.

[٢٣]. عايد، خالد (٢٠٠٤)، "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤م. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص: ٥٦٥- ٦٤٥.

المراجع

١. اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل (٢٠٠٧م). التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، الناصرة. ص: ١٠.

٢. بن أليعزر، أوري، (١٩٩٤م). "أمة ببزة عسكرية وفي حرب: إسرائيل منذ سنواتها الأولى"، زمنيم (أوقات) ٤٩، ص: ٥١.

٣. بن رفائيل، أليعزر، (١٩٨٩م). "الطائفية والمجتمع الإسرائيلي: أناس ودولة في المجتمع الإسرائيلي"، القدس، وزارة التربية والتعليم. ص: ٨٩-٩٣.

٤. جور زئيف، أيلان، (١٩٩٩م)، (محرر). "الحداثة وما بعد الحداثة والتربية"، تل أبيب: جامعة تل أبيب، إصدار رموت، ص: ٧-٢٥.

٥. هوربتش، تمار، ١٩٩٨م. "أولاد وأبناء شبيبة قادمة في جهاز التعليم: دمج، أحادية اللغة، أحادية التوجه وأفكار مسبقة" موشي، سيركون، وألعازر، ليشم (محررون): تصور للقادمين، مراحل استيعاب القادمين من الاتحاد السوفييتي سابقاً ١٩٩٠-١٩٩٥م. إصدار ماجنس، الجامعة العبرية في القدس.

٦. حيدر، عزيز، (٢٠٠٤م). "المجتمع والتركيب السكاني"، في: منصور كميل (محرر) إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤م. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص: ٢٠٢.

٧. ليساك، موشيه، (٢٠٠١م). "نقاش"، في: موشية ليساك وأليعيزر ليشبم (تحرير) من روسيا إلى إسرائيل: ثقافة وهوية في حالة تحول. تل أبيب: الكبوتس الموحد (بالعبرية). ص: ٢٥٠-٢٥١.

٨. نافية، نيسان، (٢٠٠١م). "المدنيات- التحدي: فصول في المدنيات للمرحلة الدراسية الثانوية، المعرفة، الشعب والدولة". تل أبيب. إصدار المركز التكنولوجي التربوي.

٩. عايد، خالد، (٢٠٠٤م). "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة". إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤م. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت. ص: ٥٦٥- ٦٤٥.

١٠. شطريت، سامي، (٢٠٠٤م). "النضال الشرقي في إسرائيل ١٩٤٨- ٢٠٠٣م. تل أبيب، إصدار عام عوبيد.

١١. شيلغ، يئير (٢٠٠٠م). "المتدينون الجدد: نظرة حالية إلى المجتمع المتدين في إسرائيل"، القدس (بالعبرية)، ص: ٢٨٣.

١٢. ملحق جريدة هآرتس ٢٧-١٢-١٩٩٦م.

١٣. كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٢م. (بالعبرية)، جدول ٢٢٦.

14. Smith ,A .D. (1989). "State maleing and Nation-Building". S in mall, J.A. (ed.) States in History, London.

15. Barghothi, Said,Ideology, Education, And Multiculturalisn: A Study of Jewish Education in Israel Submitted for the degree of Ph.D, Faculty of Social and Enviornmental Studies University of Liverpool,2003

16. Smooha, Sammy. (1993). "Class, Ethnic, And National Cleavages And Democracy In Israel."
17. In Larry Diamond and Ehud Sprinzak (Eds.) Israeli Democracy Under Stress. Boulder, CO: Lyne Rienner Publishers, 1993.
18. Copyright 1993 by The Israeli Democracy.Institute. Used with permission.
19. www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/New1/rosya1.htm